المؤشر الوزني يشهد تسجيل الخسائر للأسبوع الرابع على التوالي

«بيان للاستثمار»: سيولة السوق انخفضت في إحدى الجلسات لتصل إلى 7.58 ملايين دينار

قالت شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) انهى تعاملات الأسبوع الماضي الذي اقتصرت تداولاته على 4 جلسات فقط على تباين في مؤشراته الثلاثة.. حيث واصل كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني تسجيل الخسائر للأسبوع الرابع على التوالي على وقع استمرار الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم الصغيرة وبعض الأسهم القيادية، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعا طفيفا بفعل عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم الثقيلة. هذا وكان ملاحظ خلال تعاملات بعض الجلسات اليومية من الأسبوع المنقضي انخفاض معدلات التداول بشكل لافت بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع قبل الماضي، ولاسيما في جلسة بداية الأسبوع التي شهدت تراجع عدد الأسهم المتداولة إلى ما يقارب الـ54 مليون سهم، وهو أدنى مستوى لكمية التداول منذ 4 سنوات تقريبا وتحديدا منذ نوفمبر 2011، في حين انخفضت سيولة السوق في نفس الجلسة لتصل إلى 7.58 مليون دينار كويتي، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر يوليو الماضي.

والجدير بالذكر أن انخفاض نشاط التداول في السوق الكويتي ما هو إلا انعكاس لتراجع ثقة المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية نتيجة العوامل السلبية المحيطة بالسوق، فبالإضافة إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي بشكل عام، فالأوضاع الضعيفة التي تمر بها معظم الشركات المدرجة وقلة الفرص الاستثمارية المتاحة يدفع العديد من المستثمرين إلى تسييل أسهمهم والخروج من السوق وتغيير وجهتهم الاستثمارية لحين تحسن الأوضاع مرة أخرى، فالكثير من

■ **قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي**

الأسهم المدرجة في السوق يتم التداول عليها بأسعار تقل عن قيمتها العادلة، ومنها ما يقل سعرها عن القيمة الدفترية، ومع ذلك تشهد هذه الأسهم انخفاضات وخسائر متتالية في ظل تزايد عمليات البيع التي باتت هي السمة التي تميز تداولات السوق الكويتي حاليا، مما أدى إلى تراجع مؤشرات السوق الثلاثة إلى مستويات متدنية جدا لم تشهدها منذ عدة سنوات، وتجدر الإشارة إلى أن معالجة أزمة السوق الحالية تتطلب إجراءات حكومية فورية تعمل على إعادة الثقة المفقودة مرة أخرى، إذ يتعين على الحكومة خلق فرص استثمارية حقيقية لشركات القطاع الخاص، مما يساهم في عودة ثقة المستثمرين مرة أخرى في سوق الكويت للأوراق المالية.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد أتت مؤشراته الثلاثة تعاملاته على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري والوزني تراجعهما للأسبوع الرابع على التوالي، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعا طفيفا بفعل عمليات الشراء التي استهدفت بعض الأسهم الثقيلة. وعلى الرغم من التباين الذي شهده السوق خلال الأسبوع، إلا أن أداءه العام كان سلبياً، إذ جاء ذلك وسط استمرار حضور العوامل السلبية وانعدام المحفزات الداعمة للاتجاه الشرائي، خاصة في ظل التراجعات التي تشهدها أسعار النفط منذ فترة طويلة نسبياً، الأمر الذي دفع بالعديد من المستثمرين إلى الاتجاه لعمليات البيع تخوفاً من تفاقم الأوضاع.

هذا وقد اقتصرت تداولات السوق خلال الأسبوع الماضي على أربع جلسات فقط، حيث شهدت الجلسة الأولى منه تراجعاً واضحاً لجميع مؤشراته، لاسيما المؤشر السعري الذي سجل خسائر كبيرة دفعته إلى الإغلاق عند أدنى مستوى له منذ شهر يوليو 2004، وذلك بالتزامن مع تراجع نشاط التداول خلال الجلسة بشكل لافت، حيث وصل عدد الأسهم المتداولة إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات، مسجلاً تراجعاً بنسبة بلغت 31.83% بالمقارنة مع الجلسة السابقة، فيما سجلت قيمة التداول تراجعاً بنسبة 7.70% لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ شهر يوليو الماضي.

أما في الجلسة التالية، فقد تمكن السوق من تسجيل مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، لاسيما المؤشر السعري الذي تمكن من تعويض جزء يسير من خسائر الجلسة السابقة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تعويض كامل خسائرهما؛ وقد جاء ذلك في ظل عمليات الشراء التي كانت حاضرة بقوة خلال تلك الجلسة، والتي استهدفت بعض الأسهم التي وصلت أسعارها إلى مستويات متدنية في الجلسات السابقة، مما جعلها مغرية للشراء. وعلى صعيد أداء السوق في جلسة يوم الثلاثاء، فقد شهد تبايناً لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري ارتفاعه في ظل استمرار عمليات الشراء التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة، الأمر الذي دفعه إلى تعويض كامل خسارته التي سجلها في جلسة بداية الأسبوع، فيما تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بفعل عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم الثقيلة، ليعودا مرة أخرى إلى المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي. هذا وقد استمر السوق في تسجيل التباين في الجلسة الأخيرة من الأسبوع، والتي شهدت عودة المؤشر السعري إلى التراجع وارتفاع المؤشرين الوزني وكويت 15 مرة أخرى، إذ جاء ذلك في ظل عمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة التي طالت الأسهم الصغيرة، في حين مكنت عمليات الشراء التجميلية التي شهدتها الجلسة المؤشرين الوزني وكويت 15 من تسجيل ارتفاعاً محدوداً بنهاية الجلسة. هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.28 مليار د.ك. بتراجع نسبته 0.51% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25.40 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعاً بنسبة بلغت 9.67% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.619.98 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.07% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 0.11% بعد أن أغلق عند مستوى 380.98 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 902.52 نقطة، بارتفاع نسبته 0.04% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 28.80% ليصل إلى 8.85 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 8.50%، ليبلغ 86.97 مليون سهم تقريباً.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 14.01%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 13.19%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 14.85%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية، هذا وقد تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت نمواً، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,078.31 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.49%، تبعه قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره مكاسب أسبوعية بنسبة بلغت 2.38%، مقفلاً عند مستوى 982.78 نقطة، فيما جاء قطاع النفط والغاز في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.22%، مقفلاً عند مستوى 808.60 نقطة. هذا وقد كان قطاع العقار هو الأقل ارتفاعاً بين قطاعات السوق خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره نمواً نسبته 0.14%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 942.63 نقطة.

■ **قطاع الرعاية الصحية تصدر القطاعات التي سجلت تراجعاً حيث انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.28 %**

في المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.28%، مغلقاً عند مستوى 955.98 نقطة، فيما شغل قطاع الصناعية المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 1.15%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1.048.02 نقطة، في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 851.47 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 0.93%، أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع البنوك، إذ أقفل عند مستوى 900.91 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.62%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 160.59 مليون سهم تقريباً، شكلت 46.16% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 96.18 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 27.65% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.99% بعد أن وصل إلى 31.27 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 37.38% بقيمة إجمالية بلغت 13.24 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.96% وبقيمة إجمالية بلغت 6.01 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.67 مليون د.ك.، شكلت حوالي 13.18% من إجمالي تداولات السوق.

التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

القطاع	كمية التداول	النسبة إلى السوق	قيمة التداول	النسبة إلى السوق
النفط و الغاز	8,605,894	2.47%	376,520	1.06%
مواد اساسية	908,704	0.26%	254,366	0.72%
صناعية	24,707,858	7.10%	3,192,610	9.02%
سلع استهلاكية	1,691,512	0.49%	1,753,877	4.95%
رعاية صحية	216,195	0.062%	35,320	0.100%
خدمات استهلاكية	6,916,999	1.99%	1,180,853	3.33%
اتصالات	16,484,423	4.74%	4,667,324	13.18%
بنوك	31,273,948	8.99%	13,238,848	37.38%
تأمين	122,610	0.04%	52,208	0.15%
عقار	96,177,698	27.65%	4,643,506	13.11%
خدمات مالية	160,593,866	46.16%	6,005,113	16.96%
تكنولوجيا	193,091	0.06%	12,301	0.03%

جدول يوضح التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

الكويت تحتل المرتبة 68 عالمياً في أداء سوق الأسهم

فوربس: الإمارات الأولى عربياً بالدول الأكثر جذباً للاستثمار في 2015

صنّفت مجلة فوربس الأمريكية دول الخليج في المراتب الأولى عربياً في قائمة أكثر الدول جذباً للاستثمار في 2015 من بين 144 دولة.

وصنّفت المجلة الإمارات في المرتبة الأولى خليجياً وعربياً والـ40 دولياً، تلتها قطر في المركز الـ48 عالمياً، ثم الكويت في المرتبة السابعة عربياً والـ76 عالمياً، في حين حلت الأردن في المرتبة الـ49 عالمياً.

وبحسب «فوربس»، فقد بلغت حصة المواطن الإماراتي من الناتج المحلي الإجمالي 66.3 الف دولار هذا العام ، في حين بلغ في قطر 137.2 الف دولار.

وقالت «فوربس» إن الكويت لم تقدم الكثير لتنويع اقتصادها، وتعود بعض الأسباب في ذلك إلى ضعف مناخ العمل في البلاد والعلاقة المتوترة بين مجلس الأمة السابق والحكومة.

كما لفتت إلى أنه ورغم إطلاق خطة التنمية في 2010 ورصد 104 مليارات دولار للإنفاق على مدار 4 سنوات بهدف تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، ولجذب المزيد من الاستثمار، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، فإن كثيرا من المشاريع لم تتجسد على أرض الواقع بسبب الوضع السياسي السابق غير المستقر.

الكويت الـ85 عالميا في مؤشر حرية التجارة

واحتلت الكويت في مؤشر حرية التجارة المرتبة 85 عالمياً، وحرية السياسة النقدية 97عالمياً، وحقوق الملكية 59 عالمياً، وفي الابتكار 108 عالمياً، وفي التكنولوجيا 55 عالمياً، والبيروقراطية 117 عالمياً، وحماية المستثمر 63 عالمياً، والفساد 60، والعبء الضريبي 11 عالمياً، وأداء سوق الأسهم 68 عالمياً.

وبحسب المجلة، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام في الكويت 0.1%، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 179 مليار دولار، وبلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 70.7 الف دولار، فيما بلغ نمو ميزان التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 29.9%.

وبالنسبة لأسوأ الدول العربية كمناخ لممارسة الأعمال جاءت ليبيا أخيراً في المرتبة 142 عالمياً، سبقتها الجزائر في المركز 137 عالمياً، واليمن في المرتبة 136، وموريتانيا في المركز 129 عالمياً.

واحتلت الدانمرك المركز الأول كأفضل مناخ استثماري في العالم خلال العام 2015، بحسب تصنيف مجلة فوربس، تلتها نيوزلندا ثانياً، ثم النرويج ثالثاً، وأيرلندا رابعاً، والسويد خامساً، وفنلندا سادساً، وكندا سابعاً، وسنغافورة ثامناً، وهولندا تاسعاً، وبريطانيا عاشراً.

وتعتمد القائمة، التي نشرتها المجلة الأمريكية مؤخراً، على قياس مدى جاذبية مناخ كبرى اقتصاديات العالم لاستقطاب أنشطة الأعمال سنوياً على مدار الأعوام العشرة الماضية.

واستخدمت «فوربس» تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، لتصنيف معدل الضريبة، وحماية المستثمر، والبيروقراطية في البلدان، كما اعتمدت في تصنيفها على مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتيج، وذلك لقياس حرية السياسة النقدية وحرية التجارة.

كما استعانت بتقرير الحريات في العالم الصادر عن منظمة فريدوم هاوس، ولتصنيف التكنولوجيا والابتكار، اعتمدت المجلة في تصنيفها على تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كما استعانت بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى.

بان كي مون: ميزانية الأمم المتحدة تعكس الواقع المالي العالمي الصعب

بان كي مون

اتفقت الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانية أساسية قدرها 5.4 مليار دولار للعامين المقبلين وهو مبلغ يقل قليلاً عن مخصصات 2014 و2015 ، بينما تضغط الولايات المتحدة –وهي أكبر المساهمين في ميزانية المنظمة الدولية– من أجل تحسين الكفاءة وضبط النفقات.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة ، بان كي مون، إن الميزانية تعكس الواقع المالي العالمي الصعب الذي واجهته المنظمة لعدة سنوات، مشيراً «بان» أن الشموليل يستمر بالنقص في حين أن الطلب على الأمم المتحدة ينمو.

وأكد أن المنظمة الدولية ستعمل في عام 2016 في مجال وضع وتنفيذ الخطط لتوكب أكثر صحة وسلمية ، حيث يعيش جميع الناس بكرامة.

وكانت اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ، التي تركز على القضايا الإدارية والمالية ، قد اعتمدت ميزانية الأمم المتحدة لعامي 2016 و2017.

وأصبحت الصين أكبر ثالث مساهم في الموازنة العادية ، حيث تبلغ قيمة إسهامها 7.9 في المئة، وذلك بعد الولايات والمتحدة (22بالمئة) واليابان (9.68).

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الثالث عشر لحملة البطاقات المصرفية

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» في السحب الثالث عشر للحملة التسويقية الجديدة التي اطلقها تحت شعار «اربح يومياً "MacBook Air" للتشجيع على استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، بهدف زيادة القيمة المضافة للبطاقة وتطوير وتنويع الاعتماد عليها، حيث تتيح الحملة على مدى 100 يوم، الفرصة للعملاء لربح جهاز MacBook Air عند استخدام بطاقاتهم لسداد قيمة المشتريات، وتمثل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وبطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط، فرصة لدخول السحب خلال الحملة.

والفائزون هم : مهدي اسماعيل الجزاف – سهام ابراهيم غيث – عبدالله فهد الفهد – منى خالد الغنيم – حمد احمد الزعابي – احمد خالد المطيري – عبدالله مبارك الرشيدي .

وتؤكد الحملة حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، ولخلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحامليها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد «بيتك» وحصته السوقية في هذا القطاع.

وتساهم الحملة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية.

ويستمر «بيتك» بإطلاق حملاته التسويقية التي تهدف إلى تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي و«بيتك»، فقد أطلق «بيتك» خلال الفترة الماضية مجموعة من البرامج والحملات التسويقية التي لاقت نجاحا كبيرا بين أوساط العملاء ،الأمر الذي يعكس الثقة التي يتمتع بها «بيتك» ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء واحتياجاتهم.

2.5 بليون دولار حجم الصادرات الخليجية للبرازيل خلال 9 أشهر

قالت الغرفة التجارية العربية – البرازيلية، أن حجم الواردات البرازيلية من دول مجلس التعاون الخليجي، تجاوز حاجز الـ 2.5 بليون دولار، وتصدر النفط قائمة الواردات بـ 1.7 بليون دولار.

وأضاف بيان الغرفة ، أن السعودية استحوذت على الحصّة الأكبر من الواردات البرازيلية بـ43.71%، أي 1.112.08 بليون دولار، تليها قطر بـ26.30% أو 666.54 مليون دولار، ثم الإمارات بـ372.08 مليون دولار، أي 14.63%، فالكويت بـ11.51% أو 292.93 مليون دولار. وسجّلت قطر نموا ملحوظا في حجم الواردات من البرازيل بزيادة قدرها 55.11%، وسجلت الأمارات نموا بـ 10.37%، خلال التسعة اشهر الأولى من 2015، مقارنة بنفس بالفترة من العام الماضي.